



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي

www.nauss.edu.sa
http://ajfsfm.nauss.edu.sa



المجتمع العربي لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي
Arab Society for Forensic Sciences and Forensic Medicine



أثر الإثبات الجنائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان

باخويا دريس

كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة الإفريقية، أدرار، الجزائر

الجامعة الإفريقية - أدرار - الجزائر

المستخلص

من أحكام، قصد تقديم توصيات تساعد على مواكبة ما توصل إليه التطور التقني والعلمي من أدلة حديثة في الإثبات الجنائي، وبيان سبل تحقيق التوازن ما بين استخدامها، وبين احترام الضمانات القانونية التي تمنع المساس بحرية الأفراد وحقوقهم.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى بيان التأثير السلبي الكبير لاستخدام بعض أدلة الإثبات الجنائي الحديثة في انتهاك حقوق وحرية الأفراد، ناهيك عن عدم دقة النتائج التي يتم التوصل إليها نتيجة لاستخدام هذه الأدلة. وعليه توصي هذه الدراسة المشرع الجزائري بتحديد موقفه من وسائل الإثبات الجنائي الحديثة التي لم يتم تنظيم أحكامها بصورة لا لبس فيها، وتقديم ضمانات كفيلة بحماية حقوق الأفراد وحريةهم فيما تم تنظيمه منها.

لقد أدى استخدام وسائل التقنية الحديثة إلى ثورة علمية في مجال الإثبات الجنائي، نتج على إثرها نقاش كبير بين فقهاء القانون الجنائي حول مدى مشروعية الاستعانة بها، خاصة في ظل ما قد يحمله استخدامها من انتهاك للحقوق الفردية والكرامة الإنسانية، وهو ما يثير التساؤل حول تأثير عملية الإثبات الجنائي بوسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان؟

ولذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إجراءات الإثبات الجنائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة فيما تم تبنيه منها من قبل المشرع الجزائري، ومدى مراعاتها لحقوق وحرية الأفراد، وذلك من خلال منهج مقارن، تم من خلاله مقارنة أحكام الإثبات بوسائل التقنية الحديثة لدى بعض التشريعات المقارنة، بما ورد لدى المشرع الجزائري

الكلمات المفتاحية: الإثبات الجنائي، البصمة الوراثية، التنويم المغناطيسي، كشف الكذب، المراقبة الإلكترونية، حقوق الإنسان.

* Corresponding author: Bakhouya Driss
Email: bakhouya1980@yahoo.com

1658-6794© 2017 AJFSFM. This is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.

doi: 10.26735/16586794.2017.010

الوصول الحر



Production and hosting by NAUSS



The Effect of Establishing Guilt using Modern Technology on Human Rights

Bakhouya Driss

Faculty of Law and Political Science, African University, Adrar, Algeria

Abstract

The use of modern technology has led to a scientific revolution in the field of establishing guilt. Consequently, this has given rise to a great

1. مقدمة

إن مباشرة الإجراءات الجنائية من قبل السلطات القضائية المختصة قد يترتب عنه مساس بحقوق وحرية الأفراد في مختلف مراحل الإجراءات الجنائية المتعلقة بالبحث والتحري والمحاكمة. الأمر الذي يستوجب مراعاة حقوق وحرية الأفراد وإقامة نوع من التوازن بين المصلحة العامة، ومصلحة الأفراد في أن تصان حقوقهم وحريةاتهم.

إن صعوبة إقامة هذا النوع من التوازن أفرز جدلاً فقهيًا واسعاً حول قيمة أدلة الإثبات الجنائي بوسائل التقنية الحديثة على غرار البصمة الوراثية، أمام الأدلة التقليدية مثل شهادة الشهود، خاصة أن هناك جانب من الفقه القانوني [1] يرى بأن الأدلة الحديثة التي تعتمد على الخبرة الفنية والعلمية، تكون دقيقة النتائج وغير قابلة للتغيير، بينما يرى اتجاه آخر [2-4] بأن هذه الأدلة قابلة للخطأ ونتائجها نسبية وغير دقيقة، فقد تثبت الجريمة كما قد تنفيها. وقد يكون ذلك مخالفاً للواقع، بل ولما تثبته وسائل الإثبات التقليدية الأخرى.

وبين هذا وذاك، فإن وسائل التقنية الحديثة أثناء استخدامها من أجل الحصول على الحقيقة قد تشكل تعدياً على حرية المتهم، وانتهاكاً صارخاً لمبدأ قرينة البراءة، بما يفيد أن استخدام هذا النوع من الأدلة في الإثبات قد يؤدي إلى التصادم بينها وبين مبادئ ثابتة في القانون منصوص على احترامها وحمايتها في مختلف دساتير العالم والمواثيق الدولية، كعدم المساس بحرية وإرادة الشخص المتهم، الأمر الذي يطرح إشكالية مدى تأثير استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإثبات الجنائي على حقوق وحرية الأفراد ؟

ولذلك، يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى مشروعية الأدلة الجنائية المستمدة من استعمال وسائل التقنية الحديثة لدى الفقه الجنائي الحديث ؟
- ما مدى حجية وسائل التقنية الحديثة في الإثبات الجنائي لدى المشرع الجزائري مقارناً ؟
- فيما تتمثل مخاطر الإثبات الجنائي بوسائل التقنية الحديثة ؟
- ما هي الضمانات التي كفلها المشرع الجزائري للمتهم أثناء استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإثبات الجنائي ؟
- حيث تتمثل أهمية هذا البحث في أن موضوع الإثبات الجنائي بوسائل التقنية الحديثة لم ينل الحظ الوافي من العناية في الجزائر،

debate about its legitimacy among criminal law scholars, especially as its use may result in the violation of individual rights and human dignity. This raises the question about the impact of using modern technology in the process of establishing guilt on human rights.

Therefore, this study aims to evaluate the procedures of establishing guilt using modern technology methods adopted by the Algerian legislator, and to what extent individuals rights and liberties are respected during those procedures. This study compares between rules of establishing guilt using modern technology in Algerian legislation and other legislation. This aims to offer some recommendations that help legislators keep pace with scientific and technical advancements. It also suggests ways to achieve a balance between using modern technology and respecting legal guarantees that prevent the infringement of individual rights and liberties.

Results of the study show the significant negative impact of some modern evidences used to establish guilt. This is shown in the violation of the rights and liberties of individuals, in addition to inaccurate results obtained by using such evidences. This study recommends that the Algerian legislator clarify their position regarding modern means of establishing guilt, which must be unambiguously regulated and surrounded by adequate guarantees that protect the rights and liberties of individuals.

Keywords: Forensic Sciences, Guilt, DNA, Hypnosis, Lie Detection, Human Rights.

الطرق والوسائل قد يؤدي استخدامها إلى المساس بحقوق وحرقات الأفراد الخاضعين لها [8]. وقبل الحديث عن الآثار التي تخلفها وسائل التقنية الحديثة في الإثبات الجنائي، توجب علينا معرفة أبرز هذه الطرق الماسة بالسلامة النفسية والبدنية للأفراد ومدى شرعيتها (المطلب الأول)، ثم نتطرق بعد ذلك إلى طرق المراقبة الإلكترونية ومدى شرعيتها (المطلب الثاني).

3.1.1. المطلب الأول: الطرق الماسة بالسلامة النفسية والبدنية للأفراد ومدى مشروعيتها

تتعدد الطرق والأساليب الحديثة المستخدمة في الإثبات والتحقيق الجنائي، غير أن بعضها يمس بالسلامة النفسية والبدنية للأفراد، وهي تمارس بشكل ظاهر، إذ يكون المتهم على علم بمباشرتها، ومنها تقنية استخدام البصمة الوراثية، واستخدام تقنية كشف الكذب، وكذا التنويم المغناطيسي. وفيما يلي نقوم بدراسة هذه الطرق بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

3.1.1.1. أولاً: استخدام تقنية البصمة الوراثية DNA

يقصد بالبصمة الوراثية تلك البنية الجينية التي تدل على هوية كل إنسان بعينه [9]، أو تركيب وراثي ناتج عن تحليل الحمض النووي المتمركز في خلايا الجسم، بحيث يظهر هذا التحليل في صورة شريط من سلسلتين، كل سلسلة بها تدرج وفقاً لتسلسل القواعد الأمينية على حمض DNA [10]. حيث تمثل إحدى السلسلتين الصفات الوراثية المكتسبة من الأب، وتمثل السلسلة الأخرى الصفات الوراثية المكتسبة من الأم [11].

جدير بالذكر أن لكل إنسان بصمة وراثية خاصة به تميزه عن الآخرين، ولذلك فإن نتيجة البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي موثوقة جداً، إذ تصل صحتها إلى نسبة 99.99٪، وهي بذلك أدق وسيلة عرفت حتى الآن في تحديد هوية الإنسان [12].

لقد ذهب بعض الفقه الجنائي [13] إلى عدم جواز الإثبات باستخدام البصمة الوراثية، خاصة عندما يرفض المتهم المثول لهذا الإجراء، لذلك لا يجوز أخذ عينة من جسد المتهم بهدف إجراء

الجنائية الحديثة (2012)، القيمة الثبوتية لأدلة الإثبات المستمدة من وسائل التقنية الحديثة، ثم بينت في الفصل الثاني من دراستها فعالية استخدام أدلة الإثبات المستمدة من وسائل التقنية الحديثة، لتصل في ختام دراستها إلى أن الإستعانة بالأدلة المستقاة من وسائل التقنية الحديثة يحمل في طياته انتهاكاً لأهم حق من الحقوق الفردية، يتمثل في الإعتداء على حصانة جسم الفرد وحرية، لذلك تدخل المشرع الجزائي لحماية هذا الحق، وذلك بإقامة نوع من التوازن بين حق المجتمع في الأمن ومنع الجريمة، وحق الأفراد في حماية خصوصيتهم، من خلال تحديد الجرائم التي يجوز فيها استخدام أدلة الإثبات المستمدة من وسائل التقنية الحديثة، والجرائم التي لا يجوز فيها ذلك. تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تصنيف أدلة الإثبات الجنائي المستمدة من وسائل التقنية الحديثة، وفي القيمة الثبوتية لهذه الأدلة؛ غير أنهما تختلفان من حيث الأهداف المرجوة من كل دراسة، فالدراسة السابقة تهدف إلى بيان مدى فعالية استخدام أدلة الإثبات بوسائل التقنية الحديثة مقارنة بالتقليدية منها، بينما الدراسة الحالية تتعدى ذلك لتبين تأثير هذه الأدلة على حقوق وحرقات الأفراد [7].

3. تقسيمات الدراسة

من أجل دراسة الموضوع، قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين، تم التفرقة في المبحث الأول إلى قيمة الوسائل التقنية الحديثة في الإثبات الجنائي، وذلك من خلال بحث الطرق المؤثرة في السلامة النفسية والبدنية للأفراد ومدى شرعيتها في المطلب الأول، ثم التفرقة إلى طرق المراقبة الإلكترونية ومدى مشروعيتها في المطلب الثاني. وفي المبحث الثاني تمت دراسة مخاطر الإثبات الجنائي بوسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان، من خلال بيان الآثار المترتبة عن استخدام وسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان في المطلب الأول، ثم بيان ضمانات حقوق المتهم أثناء استخدام وسائل التقنية الحديثة في المطلب الثاني.

3.1. المبحث الأول: قيمة الوسائل التقنية الحديثة في الإثبات الجنائي

تباينت آراء الفقهاء بخصوص قيمة وسائل التقنية الحديثة في الإثبات ما بين مؤيد ومعارض لاستخدامها، خاصة وأن غالبية هذه

استخدام أجهزة كشف الكذب، حيث رفض المشرع الإيطالي في المادة 613 من قانون العقوبات* الأخذ بنتائج مثل هذه الطرق، وعاقبت بالسجن عن الفعل الذي يضع المتهم بدون رضاه في حالة تظل فيها قدرته على الاختيار أو الإدراك. المشرع المصري أخذ بنفس الطرح، لكن بطريقة غير مباشرة، وذلك بمقتضى المادة 274 من قانون الإجراءات الجنائية [20]، والتي جاء فيها: "لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك. وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع، يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة، يلفته القاضي إليها، ويرخص له بتقديم تلك الإيضاحات. وإذا أمتنع المتهم عن الإجابة، أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق، جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله الأولى". وبالنسبة لموقف المشرع الجزائري، لم يتطرق لمسألة استخدام أجهزة كشف الكذب، وإذا ما رجعنا إلى الأحكام القانونية التي تكفل حقوق وحريات الأفراد لأمكنا القول بعدم جواز استخدام مثل هذه الأجهزة؛ لأن ذلك يعتبر خرقاً صريحاً وانتهاكاً لحرمة الإنسان ومساساً بكرامته، وهو ما يتعارض مع ما ورد في نص المادة 40 من الدستور الجزائري**.

3.1.3. ثالثاً: استخدام تقنية التنويم المغناطيسي

تعرف هذه الطريقة بالقدرة على جعل الشخص في حالة وسطية ما بين الوعي من عدمه، على نحو يمكن من السيطرة على الشخص الخاضع لهذا التنويم المغناطيسي [21]. ولقد ثار جدل كبير لدى الفقه الجنائي بخصوص مدى مشروعية هذا الأسلوب، فذهب رأي فقهي [22] إلى القول بمشروعية وجواز استخدام تقنية التنويم المغناطيسي، شريطة أن يتم إجراؤه من قبل مختص وبموافقة الخاضع له. وبالرغم من الضمانات التي اشترطها

*تنص المادة رقم 613 من قانون العقوبات الإيطالي الصادر بمقتضى المرسوم الملكي الصادر في 19 تشرين الأول / أكتوبر 1930، أن: "أي شخص يقوم باستخدام مواد كحولية أو مخدرة أو بأي وسيلة أخرى، بوضع شخص دون موافقته في حالة عدم القدرة على الفهم، يعاقب بالسجن لمدة سنة. ولا تستبعد الموافقة الواردة من الأشخاص المذكورين في المادة 579 هذه العقوبة".

**تنص المادة 40 من الدستور الجزائري الحالي بأنه: "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان. ويحظر أي عنف بدني وأي مساس بالكرامة".

الإجراءات الجزائية المذكورة أعلاه، بخلاف المشرعين الجزائري والمصري إذ لم ينصا بشكل صريح على قبول نتائج تحليل البصمة الوراثية كدليل إثبات، إنما تم استنباط ذلك بشكل غير مباشر من النصوص المتضمنة قبول نتائج الفحص والخبرة الطبية في الإثبات الجنائي؛ على اعتبار أن الخضوع لتحاليل البصمة الوراثية يعتبر خضوعاً للفحوص والخبرة الطبية.

3.1.3. ثانياً: استخدام تقنية كشف الكذب

إن استخدام هذه التقنية يعتبر من الطرق الحديثة التي يستعان بها في التحقيقات الجنائية، والتي من خلالها يمكن التثبت من أن الشخص محل التحقيق على صدق من عدمه. ويتم الاستعانة بهذه التقنية بالنسبة للتحقيقات التي تقتصر إلى أدلة مادية [17].

إن عمل أجهزة كشف الكذب يعتمد على التغيرات الفسيولوجية للشخص محل التحقيق كارتفاع ضغط دمه، وحركة تنفسه، ودرجة حساسيته للكهرباء، وهي تغيرات يقوم الجهاز بترجمتها في شكل رسوم ومخططات بيانية تمكن القائمون بالتحقيق من تقدير مدى صدق الشخص محل التحقيق.

لقد اختلفت آراء الفقه الجنائي بخصوص مدى شرعية استخدام أجهزة كشف الكذب، خاصة وأنها تعتبر مساساً بالسلامة الجسدية، وتشكل تهديداً للحرية الشخصية، لذلك ذهب رأي فقهي [18] إلى اعتبار استخدام أجهزة كشف الكذب لا تشكل أي تهديد أو مساس بالحرية الشخصية للأفراد؛ لأن هذه الأجهزة لا تقوم سوى بقياس بعض المؤشرات والتغيرات التي تطرأ على الشخص محل التحقيق، وذلك لا يقوم بتعطيل إرادته، إذ يحتفظ الشخص بكامل وعيه وإدراكه.

وبالمقابل يرى اتجاه فقهي آخر [19] - وهو رأي نواقفه - عدم جواز استخدام مثل هذه الأجهزة المستعملة في التحقيق، خاصة وأن غالبية النتائج التي تم التحصل عليها نتيجة استخدام هذه الأجهزة لم تكن دقيقة، وعليه من الخطأ الاعتماد عليها ما لم يتم تدعيمها بأدلة أكثر دقة ومصداقية.

قانونياً أجمعت غالبية التشريعات المقارنة حول عدم جواز

هذه الخصوصية بنصوص قانونية واضحة، بالرغم من أن هناك تشريعات أخرى أوردت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة. المشرع الفرنسي وعلى غرار غالبية التشريعات المقارنة الأخرى نص على ضرورة حماية الحياة الخاصة بموجب المادة 1-226 من قانون العقوبات الجديد*، وسار على نفس النهج المشرع المصري بمقتضى المادة 309 مكرر من قانون العقوبات**.

أما المشرع الجزائري، وقدوة بنظيره الفرنسي، أقر عقوبات قاسية على كل من يتعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للغير بأية وسيلة كانت وفقاً لأحكام المادتين 303 و 303 مكرر من قانون العقوبات***.

ولئن كانت مقتضيات محاربة بعض أنواع الجرائم تفرض ضرورة السماح بإجراء مثل هذا النوع من المراقبة الإلكترونية والهاتفية، إلا أنه يتوجب ضرورة التوازن بين مقتضيات مكافحة الجريمة من جهة، والمحافظة على حرمة الحياة الخاصة من جهة أخرى، وهو التوازن الذي تبنته غالبية التشريعات المقارنة، حيث رخصت لبعض الأشخاص من سلطات التحقيق المساس بهذه الخصوصية والسرية في بعض الجرائم التي يتعذر معها الحصول على الأدلة الجنائية بالطرق التقليدية الأخرى، مع تقييد هذا الترخيص بضوابط دقيقة يصبح معها الدليل لاغياً في حالة مخالفتها. ومن بين هذه التشريعات ما أقره المشرع الجزائري بمقتضى المادة من 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية، والتي جاء فيها: "إذا اقتضت ضرورات

***تنص المادة 303 من قانون العقوبات الجزائري الصادر بمقتضى الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 8 يوليو 1966، والمعدل بمقتضى القانون رقم 02-16، المؤرخ في 19 يونيو 2016، الجريدة الرسمية عدد 37 مؤرخة في 22 يونيو 2016، الصفحة 4، بأنه: "كل من يفض أو يتلف رسائل أو مراسلات موجهة إلى الغير، وذلك بسوء نية وفي غير الحالات المنصوص عليها في المادة 137 يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنة وبغرامة من 500 إلى 3000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين". وتنص المادة 303 مكرر من نفس القانون على أن: "يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى ثلاث (03) سنوات، وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص، بأية تقنية كانت وذلك:

- بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية، بغير إذن صاحبها أو رضاه.
- بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص، بغير إذن صاحبها أو رضاه.

يعاقب على الشروع في ارتكاب الجثة المنصوص عليها في هذه المادة بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة، ويضع صفح الضحية حداً للمتابعة الجزائية".

والإتفاقيات الدولية، ونظراً لما في ذلك من اعتداء على خصوصية الفرد وإرادته وسرية حياته الشخصية. ويبررون موقفهم بأن الدليل المتحصل عليه من هذه الطرق هو ثمرة لشجرة مسمومة [33]، وأن هذا العمل لا يليق بالقضاة، وينتقص من مكانتهم، إذ من المفترض فيهم أن يتصفوا بالإستقامة في البحث عن الحقيقة، وبالتالي لا يجوز لهم أن يستخدموا نفس الوسائل التي ترتكب بها الجرائم [34].

وبالرغم من الحجج والأسانيد التي ساقها هؤلاء الفقهاء، إلا أن هناك اتجاه آخر في الفقه الجنائي، أمثال الدكتور أحمد هلالى [35] والدكتور الشهاوي عبد الفتاح [36]، يؤيد استخدام أسلوب التنصت أو المراقبة الإلكترونية، ويبرر هؤلاء الفقهاء موقفهم بالضرورة الملحة نتيجة لزيادة عدد الجرائم. كما يبررون موقفهم بضرورة مواكبة التطور التكنولوجي والمعلوماتي قصد المحافظة على التوازن ما بين تطور الأساليب الإجرامية والآليات المعتمدة في مكافحتها، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال الإقرار بشرعية استخدام أسلوب المراقبة الإلكترونية والهاتفية.

3.1.2. الفرع الثاني: موقف التشريع المقارن من استخدام طرق المراقبة الإلكترونية

يحرص كل إنسان على حرمة حياته الخاصة وسريتها سواء فيما يخص مكالماته الهاتفية، أو صورته الشخصية، أو مواقفه الإلكترونية، لذلك سعت العديد من التشريعات المقارنة إلى حماية

*تنص المادة 1-226 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد على أن: "يعاقب بالحبس سنة وغرامة 45.000 يورو كل من تعمد انتهاك خصوصية شخص آخر عن طريق: 1 - التقاط أو تسجيل أو نقل بدون موافقة صاحب الشأن الكلام الصادر عنه بشكل خاص أو سري 2 - تحديد أو تسجيل أو نقل دون موافقة الأخير صورة شخص في مكان خاص. وإذا كانت الأفعال المذكورة في هذه المادة على مرأى ومسمع ممن يهتم الأمر من غير أن يعترضوا في حين يكون بوسعهم فعل ذلك، فإن رضاه هؤلاء يكون مفترضاً".

**تنص المادة 309 مكرر من قانون العقوبات المصري على أن: "يعاقب بالحبس كل من سهل إذاعة أو استعمال ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستندات متحصلاً عليها بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضاه صاحب الشأن. ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه. ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته. ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها".

وحريات الإنسان [44]، ولذلك تم منع هذين الأسلوبين من قبل غالبية التشريعات المقارنة كما سبقت الإشارة إليه في هذه الدراسة. أما بالنسبة لاستخدام تقنية البصمة الوراثية، بالرغم من مساهمة هذه التقنية في تقديم معطيات أقرب إلى اليقين، إلا أن استخدامها أثار العديد من المسائل القانونية، ذلك أن استخدامها يتعارض مع مبدأ معصومية الجسد، خاصة في الحالات التي يرفض فيها المتهم الخضوع لهذا الإجراء، حيث يعتبر أن أي تدخل على جسد المتهم جسيماً أو سبيراً، يمثل مساساً بحرمة الجسد [45].

جدير بالذكر أن هناك بعض الحالات التي لا يكون فيها المساس بحق الخصوصية في مرحلة الحصول على عينات من جسم المعني؛ نظراً لاكتشاف هذه العينات في مسرح الجريمة أحياناً، إنما يتحقق المساس بالخصوصية نتيجة إفشاء المعلومات الناتجة عن الاختبار، أو استخدامها في غير الغرض الذي أخذت لأجله [46]، كما لو كان الشخص مصاباً بمرض خطير أو مزمن، وتم الكشف عن هذا المرض. ومن بين الآثار المترتبة عن استخدام وسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان، نذكر كذلك خطورة إجراء المراقبة الإلكترونية للاتصالات السلكية واللاسلكية للمتهم واعتراض المراسلات، على الحريات الشخصية؛ ذلك أن المتهم لو كان على علم بمراقبة محادثاته ما كان ليُدلي بها، فمثل هذه الوسائل تأخذ المتهم على غرة، فتجرده من أهم حقوقه الشخصية وهو الحق في الصمت، فيكون ذلك خرقاً بيئاً لمبدأ "عدم جواز تقديم المتهم دليلاً ضد نفسه" [47].

ومن جهة أخرى، إن إجراء الرقابة الإلكترونية بالوسائل الحديثة قد تؤدي إلى التنصت على المحادثات التي تتم بين المتهم ومحاميه، ومن المفترض قانوناً أن هذه المحادثات من المسائل التي يجب أن تحاط بالسرية التامة، وأي خرق لها ولو تم الكشف عنه في مرحلة متأخرة يترتب عنه بطلان كافة الإجراءات، وهو ما من شأنه أن ينقص من ثقة المتهم في القضاء [48].

ومهما يكن من أمر، فإن النتائج المتحصلة عليها نتيجة الرقابة الإلكترونية بوسائل التقنية الحديثة مشكوك في مصداقيتها، لأن الأمر يتعلق بأقوال شفوية يتم الحصول عليها من المتهم الذي قد يكون على علم بمراقبة مكالماتها، حينها يمكنه بسهولة التلاعب

بناءً على ما ذكر من نصوص قانونية مقارنة أعلاه، أمكن القول بأن استخدام الأدلة الجنائية المستمدة بطرق المراقبة الإلكترونية تعد من أكثر الأدلة انتهاكاً وتعدياً على حرمة الحياة الخاصة، فالأصل أن هذا النوع من الأدلة يكون غير مقبول عملياً في الإثبات إلا إذا تم البحث عنه والحصول عليه في إطار أحكام القانون واحترام قيم العدالة وأخلاقياتها [40].

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية في أحد أحكامها بعدم مشروعية دليل مستمد من تسجيل محادثة هاتفية دبرها شرطي أثناء التحقيق بين المتهم وشخص آخر حصل منه على اعترافات عن الأسئلة التي كان هذا الشرطي قد أعدها، واعتبر هذا الإجراء منافياً للقواعد القانونية وانتهاكاً لحرمة الحياة الشخصية [41].

3. 2. المبحث الثاني: مخاطر الإثبات الجنائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان

لا ريب في أن استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإثبات الجنائي فيه مساس بحرية الإنسان وسلامته الشخصية وخرق لقاعدة عدم جواز تقديم الإنسان دليل ضد نفسه، خاصة وأن نتائج هذه الأساليب والطرق الحديثة لم تتوصل إلى نتائج قاطعة [42].

وبناءً على ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى الآثار المترتبة عن استخدام هذه الوسائل في الإثبات لضمانات (المطلب الأول)، على نحو يمكننا من معرفة حقوق المتهم أثناء استخدام وسائل التقنية الحديثة (المطلب الثاني).

3. 2. 1. المطلب الأول: الآثار المترتبة عن استخدام وسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان

إن استخدام بعض الأساليب الحديثة، على غرار التنويم المغناطيسي واستخدام جهاز كشف الكذب للحصول على الدليل الذي يدين المتهم، يحمل في طياته كما سبق وأن فصلنا نوعاً من الاعتداء على الحياة الخاصة، وانتهاكاً لسلامة الفرد الجسدية [43]، ذلك أن من أبرز الآثار المترتبة عن استخدام هذين الأسلوبين هو تعطيل العقل والإدراك وإعدام الإرادة بما يمثل انتهاكاً واضحاً لحقوق

قد يدينه. المشرع الجزائري كذلك أقر مجموعة من الضمانات المتعلقة بطرق المراقبة الإلكترونية بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 65 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية***، والتي أوجبت أن يتضمن إذن المراقبة الإلكترونية كل العناصر التي تسمح بالتعرف على الاتصالات المطلوب تسجيلها والأماكن أو الأشخاص المطلوب تصويرهم، والجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذا الإجراء.

وبالرغم من الضمانات التي نص عليها المشرع الجزائري، إلا أنه أغفل بعض الضمانات التي نص عليها المشرع الفرنسي في قانون الإجراءات الجزائية، والتي كان من شأنها أن تساهم في حفظ سرية وخصوصية المتهم على غرار حظر تسجيل مكالمات المتهم مع محاميه والمتعلقة بممارسة حق الدفاع، وتحديد المدة القصوى لتسجيل المكالمات، ووضعها في أظرفة مختومة ومغلقة، قصد المحافظة على سرية ما ورد فيها.

ونظراً لصلة القواعد الإجرائية الجنائية بالدستور باعتباره أساس الضمانات والحقوق المقررة للمتهم، كان من اللازم أن تولي اهتماماً بالغاً بالضمانات الدستورية التي تجعل من كل نص مخالف لها، وكل إجراء يقع بالمخالفة لها مصيره عدم الدستورية وبالتالي البطلان [51].

ولقد سارت الدساتير العربية على نفس النهج، فنصت على ضرورة احترام حرمة حياة الإنسان الخاصة وعائلته وحرية الشخصية وسرية مراسلاته ومكالماته، كما نصت على ضرورة كفاءة

***تنص المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أن: "يتحقق قاضي التحقيق حين ماثول المتهم لديه لأول مرة من هويته ويحيطه علماً صراحة بكل واقعة من الوقائع المنسوبة إليه، وينبهه بأنه حر في عدم الإدلاء بأي قرار وينوه عن ذلك التنبيه في المحضر، فإذا أراد المتهم بأن يدلي بأقوال تلقاها قاضي التحقيق منه على الفور، كما ينبغي للقاضي أن يوجه للمتهم بأن له الحق في اختيار محام عنه، فإن لم يختار له محامياً، عين له القاضي محامياً من تلقاء نفسه إذا طلب منه ذلك، وينوه عن ذلك بالمحضر، كما ينبغي للقاضي علاوة على ذلك أن ينبه المتهم إلى وجوب إخطاره بكل تغيير يطرأ على عنوانه، ويجوز للمتهم اختيار موطن له في دائرة اختصاص المحكمة".

***تنص الفقرة الأولى من المادة 65 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أن: "يجب أن يتضمن الإذن المذكور في المادة 65 مكرر 5 أعلاه كل العناصر التي تسمح بالتعرف على الاتصالات المطلوب التقاطها والأماكن المقصودة سكنية أو غيرها، والجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذه التدابير ومدتها".

على ألا تتجاوز عاماً واحداً، أو عامين إذا تعلق الأمر بالجرائم المنصوص عليها في المادتين 73-706، و1-73-706 (المادة 100-2).

ونص المشرع المصري كذلك على مجموعة من الضمانات بالنسبة للطرق الماسة بالسلامة النفسية والبدنية، وذلك بمقتضى المادة 40 من قانون الإجراءات الجنائية*، والتي أكدت على ضرورة عدم القيام باتخاذ أي إجراء ضد المتهم إلا من قبل السلطات المختصة بذلك قانوناً، وأن تتم معاملة المتهم بما يحفظ عليه كرامته، كما لا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً. أما بالنسبة للضمانات المتعلقة بطرق المراقبة الإلكترونية، فلقد نصت عليها الفقرة الرابعة من المادة 206 من قانون الإجراءات الجنائية*، والتي اشترطت الحصول مقدماً على أمر مسبب بالمراقبة من القاضي الجزائري بعد اطلاعه على الأوراق، على أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، وفي حالة اطلاع النيابة العامة على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة، يجب أن يتم ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه، وأن تدون ملاحظاته عليها.

بدوره أقر المشرع الجزائري مجموعة من الضمانات المتعلقة بالطرق الماسة بالسلامة النفسية والبدنية بمقتضى المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية***، والتي منعت جميع أشكال الإيذاء البدني والمعنوي، وضمنت للمتهم الحق في طلب محام، والعلم بالتهمة المنسوبة إليه، والأهم من ذلك هو الحق في عدم الإدلاء بأي تصريح

*تنص المادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية المصري أن: "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حسيه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً، كما تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً".

**تنص الفقرة 04 من المادة 206 من قانون الإجراءات الجنائية المصري: "ويشترط لاتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزائري بعد اطلاعه على الأوراق. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ويجوز للقاضي الجزائري أن يجدد هذا الأمر مدة أو مدداً أخرى مماثلة. وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسله إليه وتدون ملاحظاته عليها ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزاً لها أو من كانت مرسله إليه".

للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1975 إعلاناً خاصاً بشأن حماية جميع الأشخاص ضد التعذيب والمعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حيث حظرت المواد 4، 5، 6، 7 منه جميع أشكال التعذيب، ونصت المادة 12 منه على أن الأقوال التي تصدر بناء على التعذيب لا يمكن الاستناد إليها كدليل سواء ضد المتهم أو ضد أي شخص آخر.

٤. الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإثبات الجنائي باستخدام وسائل التقنية الحديثة، ومن وراءه الجدل الفقهي الكبير حول إجازة أو معارضة استخدام هذه الوسائل في الإثبات الجنائي، خاصة في ظل التطور العلمي الكبير الذي ساهم في ظهور أنماط إجرامية مستجدة، أصبحت معها وسائل الإثبات التقليدية غير قادرة مواكبة هذه الأنماط الإجرامية الحديثة، وهو ما أدى إلى التنبؤ بأن استخدام وسائل التقنية الحديثة قد يخلف نظام الإثبات القائم على الأدلة التقليدية.

الملاحظ كذلك من خلال هذه الدراسة هو الاختلاف في الاعتداء على الحريات الأساسية للإنسان، والمصاحب لاستخدام التقنيات الحديثة في الإثبات الجنائي، إذ لم يعد الاعتداء يكتسي الطابع البدني فقط، بل إلى جانب ذلك يأخذ طابعاً معنوياً نفسياً. بيد أن هذا المساس

الحرية الشخصية وصيانتها، فحظرت القبض على الفرد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد، أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق ومن القاضي المختص أو النيابة العامة [52]. نصّ الدستور الجزائري على ذلك في المادتين 46، و59*، والدستور المصري بمقتضى المادة 57**، ودستور المملكة العربية السعودية في المادتين 36 و40***.

جدير بالذكر أن من أهم الحقوق التي اهتمت بها إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان هو حق الشخص في صيانة كرامته، وحمايته من كافة ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وحماية خصوصيته ومراسلاته، وتأكيدياً لذلك نصت المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة". ونصت المادة 12 من نفس الإعلان على أن: "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحمي القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات". وهو نفس ما أكدته المادة 07 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية***، والمادة 08 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان****. كما أصدرت الجمعية العامة

*تنص المادة 46 من الدستور الجزائري الصادر بمقتضى القانون رقم 01-16 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1437، الموافق 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 14، المؤرخ في 7 مارس 2016، على أن: "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحجمهما القانون. سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة. لا يجوز بأي شكل المساس بهذه الحقوق دون أمر معلن من السلطة القضائية، ويعاقب القانون على انتهاك هذا الحكم. حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على انتهاكه". وتنص المادة 59 على أن: "لا يتابع أحد، ولا يوقف أو يحتجز إلا ضمن الشروط المحددة بالقانون وطبقاً للأشكال التي نص عليها. الحبس المؤقت إجراء استثنائي يحدد القانون أسبابه ومدته وشروط تمديده. يعاقب القانون على أعمال وأفعال الاعتقال التعسفي".

**تنص المادة 57 من الدستور المصري على أن: "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الإطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك".

***تنص المادة 36 من دستور المملكة العربية السعودية على أن: "توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها، والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام". كما تنص المادة 40 منه على أن: "المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصنونة، ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الإطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام".

****تنص المادة 07 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر".

*****تنص المادة 08 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن: "يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية. تحمي كل دولة طرف كل شخص خاضع لولايتها من هذه الممارسات، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعد ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها لا تسقط بالتقادم. كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمتعته بحق رد الاعتبار والتعويض".

دون التقيد بحد أقصى، وهو ما يتعارض مع كون هذا الإجراء استثنائياً، مؤقتاً، ومحدداً. ومن جهة أخرى يتجلى ضعف الضمانات التي أقرها المشرع الجزائري في عبارة "كلما اقتضت ضرورات التحري" فهي عبارة غامضة وواسعة تؤدي إلى التعسف في استخدام أسلوب المراقبة الإلكترونية.

- نص المشرع الجزائري على إمكانية الدخول للأماكن السكنية من أجل وضع الترتيبات اللازمة لعملية المراقبة الإلكترونية، وهو ما يمثل اعتداءً على حرمة المساكن ويتعارض مع ما ورد في المادتين 47 و83 من قانون قانون الإجراءات الجزائية.

6. التوصيات

واتساقاً مع ما تم التوصل إليه في هذه الورقة البحثية من نتائج، فإننا نقدم مجموعة التوصيات التالية:

- على المشرع الجزائري تحديد موقفه من وسائل الإثبات الجنائي الحديثة بصورة قاطعة لا لبس فيها، خاصة وأن المشرع الجزائري لم يتطرق سوى لبعض الاستثناءات التي رخص بمقتضاها إمكانية اعتراض المراسلات والتقاط الصور في حالات استثنائية فقط. فيما لم يتطرق لباقي وسائل الإثبات الحديثة الأخرى على غرار البصمة الوراثية، حيث يتوجب عليه أن يقوم بتحديد ضوابط التعامل بهذه التقنية، وتحديد السلطة التي لها حق الأمر بالقيام بها، ويكون من المفيد الاستعانة بالتشريعات المقارنة الرائدة في هذا المجال على غرار التشريع الفرنسي، والاستفادة مما ورد فيه من أحكام تتعلق بتنظيم هذه المسألة.

- يتوجب على المشرع الجزائري في طرق المراقبة الإلكترونية التحديد الدقيق لمدة القيام بهذا الإجراء في حالة تجديد المدة المنصوص عليها بمقتضى المادة 65 مكرر7 من قانون الإجراءات الجزائية، والمقدرة بأربعة (04) أشهر.

- بإمكان المشرع الجزائري الاستغناء عن إجراء الدخول للأماكن السكنية من أجل وضع ترتيبات المراقبة الإلكترونية، خاصة في ظل تطور التقنيات الحديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي تكمن من القيام بإجراء المراقبة دونما حاجة للدخول إلى هذه الأماكن السكنية.

بنوعيه البدني والنفسي قد لا يكون مرفوضاً في كافة الأحوال، بل على العكس من ذلك قد يكون مطلوباً في بعض الحالات التي تفرضها حتمية تطور أنماط ارتكاب الجريمة، لذلك لا يمكن نكران أهمية وسائل التقنية الحديثة في مكافحة الجريمة عامة، وفي الإثبات الجنائي على وجه الخصوص.

5. النتائج

غير أن استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإثبات الجنائي، أفرز جدلاً كبيراً حول قيمة أدلة الإثبات المستمدة من وسائل التقنية الحديثة، وحول مساسها بالحقوق والحريات الأساسية للأفراد عند تطبيقها. لذلك تم التوصل إلى النتائج التالية من خلال هذه الدراسة:

- لقد تقرر استبعاد التقنيات الماسة بالسلامة النفسية مثل استخدام جهاز كشف الكذب وأسلوب التتويج المغناطيسي، اعتماداً على القاعدة العامة التي تقتضي بأن البحث عن أدلة الجريمة مقيد بمقتضيات الحفاظ على كرامة الإنسان.

- إن حق الشخص في السلامة الجسدية والنفسية وإن كان من الحقوق الجوهرية المعترف بها للفرد دستورياً، إلا أن التمتع بهذا الحق يظل نسبياً، إذ يجوز تقييده عند الاقتضاء ترجيحاً لمصلحة المجتمع الأولى بالرعاية من مصلحة الفرد، خاصة في ظل تصاعد خطر الجريمة في عصرنا هذا، وقصور الأساليب والأدلة التقليدية عن إثباتها.

- بالرغم من تبني المشرع الجزائري استخدام تقنية البصمة الوراثية، إلا أنه لم ينظم ضوابط التعامل بهذه التقنية، ولم يحدد السلطة التي لها حق الأمر بالقيام بها، ولا يمكن الاكتفاء بقياسها بإجراءات أخرى على غرار التفتيش أو الخبرة، والتي قد لا تكون كافية في كثير من الحالات من أجل الإثبات الجنائي.

- تمييز النتائج التي يتم التحصل عليها من وسائل التقنية الحديثة بالطابع الموضوعي، فهي تعتمد على معايير علمية غاية في الدقة، وهو ما يؤدي إلى تقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، ويقلل من احتمالية الوقوع في الخطأ القضائي.

- أقر المشرع الجزائري أسلوب الرقابة الإلكترونية من خلال اعتراض المراسلات وتسجيل المكالمات بمقتضى المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية، بالرغم من ضعف الضمانات التي أقرها أثناء القيام بهذا الإجراء، والمتعلقة من جهة بإمكانية تجديد مدة الرقابة

21. الذنبيات، غازي مبارك (2007). التويم المغناطيسي ومصل الحقيقة في مجال التحقيق الجنائي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 05.
22. خراشي، عادل عبد العال (2006). ضوابط التحري والإستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، ص 443.
23. الهيتي، محمد حماد (2010م). التحقيق الجنائي والأدلة الجرمية. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 367.
24. القبائلي، سعد حماد صالح (1996م). ضمانات المتهم في الدفاع أمام القضاء الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص 332.
25. عدلي، خليل (1996م). اعتراف المتهم فقهاً وقضاً. مصر: دار الكتب القانونية، ص 48.
26. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدل بمقتضى القانون رقم 07-17 المؤرخ في 27 مارس 2017، الجريدة الرسمية عدد 20، مؤرخة في 29 مارس 2017.
38. Loi n° 91-646 du 10 juillet 1991 relative au secret des correspondances émises par la voie des communications électroniques, Rectificatif au Journal officiel du 13 juillet 1991, page 9169.
39. قانون الإجراءات الجزائية المصري الصادر بالقانون رقم 150 لسنة 1950 المعدل بمقتضى القانون رقم 95 لسنة 2003.
40. بن لاغة، عقيلة (2012م)، حجية أدلة الإثبات الجنائية الحديثة، رسالة ماجستير. العراق: كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، ص 220.
29. زبدة، مسعود (2000م). القرائن القضائية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفتون المطبعية، ص 85.
30. مناني، فراح (2008م). أدلة الإثبات الحديثة في القانون. الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ص 44.
31. خراشي، عادل عبد العال (2006م). ضوابط التحري والاستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، ص 360.
32. الأمير فاروق، ياسر (2009م). مراقبة الأحاديث الخاصة في الإجراءات الجنائية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ص 31.
33. سرور، أحمد فتحي (1963). مراقبة المكالمات التليفونية. القاهرة: المجلة الجنائية القومية المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، العدد الأول، المجلد السادس، ص 147.
34. العوجي، مصطفى (1989). حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية، الطبعة الأولى. لبنان: مؤسسة نوفل، ص 623.
35. هلالي، عبد اللاه أحمد (2011م). النظرية العامة للإثبات الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 936.
36. الشهاوي، قذري عبد الفتاح (1977م). الموسوعة الشريطية القانونية. القاهرة، ص 420.
37. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل بمقتضى القانون رقم 07-17 المؤرخ في 27 مارس 2017، الجريدة الرسمية عدد 20، مؤرخة في 29 مارس 2017.
39. قانون الإجراءات الجزائية المصري الصادر بالقانون رقم 150 لسنة 1950 المعدل بمقتضى القانون رقم 95 لسنة 2003.
40. بن لاغة، عقيلة (2012م)، حجية أدلة الإثبات الجنائية الحديثة، رسالة ماجستير. الجزائر: كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، ص 116.
41. Imbert, (1952). الفقرة الجزائية، بتاريخ 12 جوان 1952، قضية (Imbert, Crim, 12 juin 1952).
42. عوض، محمد محي الدين (1989م). حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية. القاهرة: بدون دار نشر، ص 286.
43. ابراهيم، حسين محمود (1982م). الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجنائي. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 23.

44. سرور، أحمد فتحي (1995م). الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 384.
45. حسني محمود، عبد الدايم (2009). البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص 878.
46. غانم، أحمد محمد (2008). الجوانب القانونية والشرعية للإثبات الجنائي بالشفرة الوراثية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 188.
47. شحادة، يوسف (1999). الضابطة العدلية، علاقتها بالقضاء ودورها في سير العدالة الجزائية (دراسة مقارنة). بيروت: مؤسسة بحسون، الطبعة الأولى، ص 177.
48. ممدوح، خليل بحر (1983). حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه. القاهرة: كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص 588.
49. إدريس، عبد الجواد (1994). ضمانات المشتبه فيه في مرحلة الإستدلال (دراسة مقارنة). القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ص 255.
50. J. Francillonne, [le droit criminal face aux techniques modernes de communication congrès de la sociation française de droit penal] (1986). revue de science criminelle et de droit penal compare, N: 02, p 488.
51. سرور، أحمد فتحي (1995م). الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 213.
52. العنزي، فيصل مساعد (2007م). أثر الإثبات بوسائل التقنية الحديثة على حقوق الإنسان، رسالة ماجستير. الرياض: كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 156.

